ديمقراطيـــــة المنـــابـــر..
ديمقـــراطيـــة التعـــــدد..

شرعت، أخيراً، تجربه تعدد التنظيمات السياسية فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة، تخطو خطواتها الأولى فى ضروب المجتمع.

وتخلق هذه التجربة، فى ميدان ممارسة الشعب لحقه السياسية، وضـعاً بـديلاً للنظام الذى استقر على أساس التنظيم السياسي الواحد لقوى التحالف، وذلك منـذ قيـام ثورة يوليو وإلغائها، فى 1953، للحياة الحزبية التى بلورت بعد ثورة 1919 الوطنيـة، وكانت طبقتا كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين، المتداخلتان اجتماعياً وسياسياً، قد تمكنتاً- بعد تحجيم واستيعاب ثورة 1919 – من السيطرة شبه الكاملة علـى قيـادات الأحزاب.

لهذا كان طبيعياً، فى مسار حركة التطور الاجتماعي والسياسي فى مص. ان تصطدم الأحزاب مع ثورة يوليو بقياداتها المنتمية فى غالبيتها إلى الطبقة الوسطى، من حول أول فعل إجتماعى- سياسى لها. وتعنى به قانون الإصلاح الزراعي الأول الذى صدر فى سبتمبر 1952. وذلك على الرغم من أنه كان شديد التواضع فى أحكامه، إذا اكتفى بتحديد سقف الملكية الفردية بمائتى فدان. فى وقت لم تتجاوز فيه لرقعة الزراعية سبعة ملايين فدان، يعيش عليها حوالى عشرون مليونا من المواطنين المسحوقين.

وهكذا، انتهت -باندلاع ثورة يوليو- مرحلة من مراحل الممارسة السياسية فـى المجتمع المصرى القائمة عفى التعدد من خلال الأحـزاب علـى (نمـط الديمقراطيـة الرأسمالية فى الغرب)، لتبدأ مرحلة جديدة للعمل السياسى من خلال تنظيم واحد تبنيـه السلطة الوطنية التى انبثقت عن ثورة يوليو. وذلك بعد فترة تردد وصراع قصيرة حول العودة إلى نظام الأحزاب بعد تطهيرها، أو فرض وحدة وطنية من كل الطبقـات دون استثناء تحت قيادة مجلس الثورة. تتجسد فى تنظيم سياسي واحد يتم الانضمام له فردياً.

وكان التنظيم السياسى الواحد، هو الحل الذى انتهى إليه هـذا الصـراع الـذى عرف باسم (أزمة مارس 1954) فى تاريخ ثورة يوليو.

***

مضت هذه المرحلة من ديمقراطية الوحدة الوطنية العامة الشاملة لكل المصريين بغض النظر عن منابعهم ومصالحهم الاجتماعية المتصارعة، تشق طريقها بالتنظيم السياسى الواحد. تتأرجح بين المد والجزر. وذلك من خلال أسلوب التجربة والخطأ الذى اعتمدته الثورة منهاجاً عاماً لحركتها الفكرية والعملية، حتى عندما بلغت مستوى متقدماً من الوعى الاجتماعي. تتأثر سلباً وإيجاباً بمدى تفاعل الجماهير مع الثورة. وهو التفاعل الذى تراوح بين المساندة العارمة فى كل مواجهة مع الاستعمار والصهيونية والاستغلال والتخلف ، بين التحفظ واللامبالاة إزاء الأخطاء والتردد فى حسم قضايا اجتماعية وسياسة المدنية التى تدخلت معها نواة طبقة جديدة طفيلية عششت من الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من أن الصياغة التنظيمية للوحدة الوطنية ظلت تتطور، اجتماعياً وسياسياً، من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكي، وذلك عن طريق عزل بعض فئات قوى رعية عن التحالف الوطنى، إلا أن التنظيم السياسي الموحد ظل فاقداً – فى الغالب الأعم من الظروف- للفاعلية المؤثرة التى تتناسب مع حجة الكمى الذى اتسع لما يربو على ستة ملايين عضواً.

ومنذ الحسم التاريخى الذى أقدمت عليه ثورة يونيو بقيادة عبد الناصر فى 1961، لطريق التطور الذى يستشرف الأفاق الاشتراكية، أخذت كل القوى الوطنية والتقدمية من مواقع فكرية واجتماعية متعددة، تتجه نحو **نقطة لقاء سياسية موحدة** تتبلور فى صياغة ديمقراطية للعمل السياسى الاتحاد الاشتراكى يكون تعبيراً عن تحالف قوى الشعب العاملة. وهو التحالف الذى غدا يتكون بالتحديد من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الرأسمالية الوطنية، يقوده، من الداخل، تجمع اشتراكي (التنظيم الطليعى) كان من المفترض أن يضم الطلائع الاشتراكية فى الاتحاد.

وعلى الرغم من أن هذه الصياغة، أثمرت بعض الإيجابيات التى تجسدت فى تكوين كوادر شبابية جديدة ذات نهج تقدمى وأشاعت الفكر الاشتراكي فى المجتمع، إلا أن التنظيم السياسي بشقه (الاتحاد الاشتراكي والجهاز الطبيعي) بقى دون المستوى فى حشد وتعبئة القوى الجماهيرية من أجل تعميق مجرى الثورة، سياسياً واجتماعياً.

ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. نذكر منها أن التنظيم ظل فى جوهرة، وليد القرارات الإدارية والعلوية الهابطة من السلطة وأن اتخذ صورة الانتخابات. وأنه افتقد أبسط قواعد الديمقراطية فى حياته الداخلية فى اتصاله وتعامله مع الجماهير والمنظمات الوطنية والاتحادات النقابية والطلابية والتعاونية، ولم يستطع أن يعكس فى قيادته وفى أوعيته كل أفكار وإرادة قوة التحالف، وينظم بينها حواراً ديمقراطياً ينتهى بقرارات للأغلبية تلزم الأقلية. وظل تابعاً فى ظل السلطة، ذيلاً لها. مبرراً ومفسراً لاتجاهاتها دون مناقشة. يجمد، وأحياناً يعزل إلى درجة تقييد الحرية، أية قوى ديمقراطية وتقدمية داخله. الأمر الذى أتاح فى النهاية لعناصر البيروقراطية والطبقة الجديدة أن تسيطر على معظم المراكز القيادية فيه. وتحوله من (تنظيم للتحالف) إلى (تنظيم شبه حزبى)، يدافع عن مصالح البرجوازية البيروقراطية التى باتت تنمو، منذ أن انتهت الخطة الخمسية الأولى فى عام 1965 إلى طريق مسدود. وراحت تتصاعد بضغوطها.

باختيار تحول التنظيم إلى جسم سياسي ضخم الحجم، مترهل، غير قادر على الحركة، وتحول عن دورة كأداة للعمل السياسي الديمقراطي للجماهير، إلى ما يشبه دور الشرطة السياسية لصالح قوى البيروقراطية والطبقة الجديدة التى استهدفت شل ومحاضرة فاعلية الثورة فى تغيير المجتمع.

***

ومن هنا برز التناقض الصارخ بين **ديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل** كنظرية، هى موضع الاتفاق والاقتناع الجماهيري العام. وبين صياغتها بالتطبيق العملى، فى شكل (اتحاد اشتراكي وتنظيم طليعى).

وحاول عبد الناصر أن يحل هذا التناقض عن طريق قيامه، كقيادة ثورية، بالاتصال المباشر المستمر مع الشارع الذى يموج بجماهير ناصرية محتشدة. وكان هذا الحل ينجح لبعض الوقت، فى الدفع بحركة التغيير خطوة، أو فى لجم قوى البيروقراطية والطبقة الجديدة قوى الثورة المضادة، عن الفعل والحركة. بيد أن هذا كله لم يكن يستمر طويلاً ، أو يدفع المسيرة الثورية نحو أهدافها حتى النهاية. ذلك أن الاتصال المباشر بين القيادة الثورية والشارع سرعان ما كانت تتبدد أثاره نتيجة أنه يتم مع جماهير غير منظمة لا تملك أدوات تنظيمية فعالة قادرة على فرض قراراتها ومصالحها بأغلبيتها

الديمقراطية. فضلاً عن أن ثقتها غير المحدودة فى عبد الناصر كانت تحول –موضوعياً وذاتياً- بينها وبين الحركة المستقلة عنه. كانت تناديه وتلح أحياناً فى النداء. وتنتظر دوماً جوابه حتى تتحرك به ومعه. ومن الواضح اليوم، أن الانقلاب الصامت الذى قامت به البيروقراطية العسكرية فى أجهزة السلطة فى أواسط الستينيات، وهى التى ضعفت من قدرة عبد الناصر الموضوعية على تلبية نداء الجماهير، رغم كل ما كان يجيش به من رغبات ذاتية.

وهكذا عندما وقعت هزيمة 1967 وزلزلت النظام والمجتمع حتى الأعماق، كانت ديمقراطية العمل السياسي تعاني مأزقاً حاداً فى القمة والقاعدة معاً.

وحين انطلق طوفان القوى الشعبية، بحمية وعفوية وصدق، يعرى الأسباب الحقيقية للهزيمة، أعاد من جديد طرح القضايا والمشاكل الرئيسية للبلاد والثورة. وفى مقدمتها قضية الديمقراطية ووحدانية التنظيم السياسي وعجزه.

***

وسط الظروف الصعبة المعقدة التى أفرختها الهزيمة، وتفجر **أول صراع مكشوف على السلطة** فى تاريخ ثورة يوليو منذ أن استقرت فى مارس 1954، بين البيروقراطية العسكرية ممثلة فى (**المشير عبد الحكيم عامر وجماعته**) وبين القيادة الثورية التى تثقلها الهزيمة ممثلة فى (**جمال عبد الناصر**) جرت محاولات لحل التناقض بين نظرية التحالف وبين صياغتها التنظيمية، على نحو أكثر ديمقراطية، وذلك تحت شعار (**إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب الحقيقي لا الشكلي، من القاعدة للقمة**) فى أحضان الجماهير التى هبت فى التاسع من يونيو 1967، تتصدى للهزيمة وتقاومها وتصلب عود القيادة الثورية والقوات المسلحة، وتلملم أشلاء المجتمع فى وحدة نضالية.

ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح، رغم أن الحركة العفوية للجماهير أثبتت ظروفاً موضوعية ملائمة. وخاصة بعد أن تم تصفية (البيروقراطية العسكرية). غير أن (عبد الناصر) لم يشأ أن يتخذ من هذه التصفية بابا للتغيير الشامل، سياسياً واجتماعياً. ذلك أنه لم يرد أن يكشف –وقتذاك مع ثقل الهزيمة- عن مدى القيود التى كانت تفرضها البيروقراطية العسكرية على حركته. ومن هنا استخدم للتصفية فحسب فى تهيئة المناخ الصحى داخل القوات المسلحة لإعادة بنائها من جديد على نحو يؤهلها لتحدى

الاحتلال الإسرائيلي فى جولة قادمة. وكان هذا هو الهدف الأساسي، بل لعله الوحيد، الذى سمم أن بينه بقية عمره. ويجب أن تفهم ذلك نفسياً وسياسياً، من قائد ثورة، أفرزته هزيمة 1948 للانتقام منها وتخطيها فإذا به يمنى بهزيمة أفدح فى 1967 نتيجة تسلطوا فساد البيروقراطية العسكرية الجديدة التى خرجت من أحشاء الثورة وتحت ظله.

ولعل هذا ما جعل عملية (تصفية البيروقراطية العسكرية) تتخذ الأسلوب الأمني البوليسي فى أروقة القمة العليا، دون النزول بها إلى شوارع الجماهير لتأخذ أبعادها السياسية والاجتماعية الكاملة وكان من نتيجة هذا أن القوى المدنية البيروقراطية والطبقة الجديدة المستكنة، أصبحت هى المستفيد الرئيسى من تصفية البيروقراطية العسكرية. فغدت مطلقة السراج دون منافس، متخفية تحت عباءة عبد الناصر.

من هنا يبرز –موضوعاً- (الخطأ التاريخي) الذى وقع فيه عبد الناصر، عندما توانى عن استثمار (اللحظة التاريخية النادرة)، التى تولدت عن حركة الجماهير الجذرية فى مضمونها، العفوية فى نشاطها، للإطاحة بكل القوى البيروقراطية والطبقة الجديدة. وذلك من خلال تنظيم هذه الحركة العفوية للجماهير فى صياغات ديمقراطية شعبية لقوى التحالف الوطنى التقدمى.

***

ويبدو أن حسابات عبد الناصر –وقتذاك- كانت تجرى على أساس أن البيروقراطية المدنية وطبقتها الجديدة أضعف وأقل خطراً من البيروقراطية العسكرية، ويمكن بعد إعادة بناء الجيش معالجتها بسهولة. فضان عن أن ضرب البيروقراطية لمدينة قبل إعادة بناء الجيش وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من شأنه أن يشل أجهزة الحكم فى البلاد. والدليل على ذلك أنه عندما فوتح فى هذا الموضوع، كان جوابه: **(وبمن أحكم وأسير شئون البلاد فى هذه الظروف الصعبة. وأعطونى بعض الوقت أبنى فيه الجيش من جديد. ثم نأتى للتغيير الثورى الشامل).**

فى الحق، كانت الظروف صعبة..

ولكن، فى الحق أيضاً، اللحظات التاريخية النادرة للتغيير الحاسم والسريع لا تنتظر ولا تدوم.

وحين جاء الوقت بعد ذلك لإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ليكون وعاء ديمقراطياً لجميع قوى التحالف، وخاصة جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين التى تصدت للهزيمة، فإنه على الرغم من كل تعليمات عبد الناصر المشددة بضمان حرية الانتخابات، تمكنت القوى البيروقراطية وطبقها الجديدة – بعد تبدد اللحظة التاريخية النادرة – من أن تسيطر سيطرة كاملة على الانتخابات ليأتى "الاتحاد الاشتراكي" فى صياغته الجديدة، أداة تنظيمية معبرة عن مصالحها فحسب. وذلك تحت لافتة تحالف قوى الشعب العاملة.

صحيح أمكن لبعض القوى الوطنية التقدمية أن تحتل بعض المواقع فى التنظيم الجديد، ولكنها تعرضت دوماً للحصار والتصفية، كما استعصت على عمليات الترويض والتدجين".

,اذكر، عندما أتيح لنا مناقشة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ذلك، خلال جلسة الحوار التى عقدها مع (أسرة تحرير الطليعة) أثناء زيارته لمبنى الأهرام الجديد فى يناير 1969 .. قال، يومها ، فى حضور الرئيس السادات:

" بصراحة. هم فى الاتحاد الاشتراكي ضدكم لا يريدونكم. ويعتبرونكم بأفكاركم وحركتكم أعداء لهم. وكان طبيعياً أن يسقطوكم فى الانتخابات. حاولوا إقناعى باتخاذ إجراءات قاسية ضدكم بسبب نقدكم للنظام ولحركته.. وقدموا لى مئات التقارير .. من يسهر مع من .. ومن يعمل مع من.. خذوا نصيحتى. أن أفهم دوافعكم ومشاعركم. يجب أن تقتنعوا اليوم بدور سان بيتر (القديس بطرس) وبس ..... مهمتكم الآن فى المجتمع أن تكونوا مجرد مبشرين .. لا أكثر . وانتظروا تغير الأوضاع.. علينا أن نفتش عن صباغات أخرى للعمل السياسي أكثر ثورية ديمقراطية..".

وفى هذه الجلسة أيضاً، كشف لنا عبد الناصر عن المحاولات العديدة التى بذلك معه، كى يصدر أوامره كرئيس للاتحاد الاشتراكي **بإيقاف مجلسة (الطليعة)** من الصدور، باعتبار أنها **(وكر للتخريب وأداة لهدم الاتحاد الاشتراكي)** . وكيف أنه يرفض ذلك ويقاومه.

وفى مناقشات متتابعة بعد ذلك مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، شارك فيها كل من العالم الاقصادي والمفكر الفرنسي المعروف **(شارل بتلهايم)** والفيلسوف

والمفكر الفرنسي "**روجيه جارودى**" تناولت قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي فى مصر خاصة والعالم الثالث عامة، عبر عبد الناصر عن قناعة بصحة نظرية تحالف قوى الشعب العامة من أجل التقدم. ولكنه أبدى شكوكه، نتيجة تجربه الاتحاد الاشتراكي، فى سلامة التنظيم السياسي الموحد من حيث بنائه وفاعليته. وكيف أنه بوحدانيته يقتل الديمقراطية والحوار ويقيد حركة جماهير التحالف، والصراع السلمى بين قواها المختلفة من أجل النقض. وطرح عبد الناصر خلال النقاش فكرة إنشاء حزبين أو أكثر داخل الاتحاد الاشتراكى، للخروج من مأزق (الوحدانية) إلى رحابه (التعدد) ضمن إطار التحالف.

***

وتلاحقت الأحداث بإيقاعها السريع.. وأحياناً الدرامي. قطع (الموت المفاجئ) على جمال عبد الناصر مشواره. وتولى السادات مسئولياته الدستورية وسط أعاصير قوى متأججة ولكنها مكتومة. كل قوة منها، لها حسابها الخاص. بل كان داخل القوة الواحدة أكثر من تكتل، لكل منه –أيضاً- حساب يختلف إلى حد التناقض فى حسابات التكتلات الأخرى المنتمية لنفس القوى، كما كشفت عن ذلك تحقيقات ما عرف باسم (قضية مؤامرة مراكز القوى).

وما لبثت الأعاصير أن تفجرت على السطح، فى ثانى صراع مكشوف وشامل على السلطة، فى تاريخ ثورة يوليو. وذلك فى مايو 1971، بعد أقل من أربع سنوات على الصراع الأول عقب هزيمة 1967.

واستطاع الرئيس السادات تحت راية الديمقراطية التى رفعها، وبالقوة المميزة التى حاكها تاريخياً ، السلطة الشرعية فى مصر ذات النهر الواحد، أن يحشد من حوله الجماهير غير المنظمة المتعطشة للحرية والديمقراطية والمعادية لأساليب القمع والقهر، ويحاصر القوى المضادة له التى تحصنت – دون جدوى- بأهم المراكز القيادية فى أجهزة الدولة وفى الاتحاد الاشتراكي. ويسقطها فى ليلة واحدة، دون أن يتمكن التنظيم الموحد الضخم أن ينظم مظاهره احتجاج واحدة. ولو من ألف كادر وحسب، ينبثقون من مجموع أعضائه الذين أربوا على الستة مليون مواطن، دفاعاً عن قيادته التى كانت ملء السمع والبصر طوال سنوات.

وعلينا هنا أن نرصد، بموضوعية، ظاهرة هامة تكرر وقوعها فى كل من 9 يونيو 1967 وفى 15 مايو 1971، فعلى الرغم من اختلاف ظروف كل من التاريخي، فإن الجماهير الواسعة غير المنظمة هى التى بادرت بالحركة العفوية لمواجهة الخطر وملء الفراغ، بعيداً عن التنظيم السياسي الموحد وفى غيبته. بل وتحدياً له أحياناً.

وهذا أمر يثير أعمق التساؤل. فهذه الجماهير هى اللحم الحى لقوى التحالف بل وأكثرها وعياً واستعداداً للعمل والتضحية، بدليل تحركها. وإذا كان التنظيم السياسي الموحد (الاتحاد الاشتراكي) هو الصياغة التنظيمية لقوى التحالف، فإن هذه الجماهير – بالضرورة- أو غالبيتها على الأقل تتمتع بعضويته. ومع ذلك فإنها –فى كل ظرف تاريخي- لم تتحرك من داخل التنظيم وبقيادته. بل أثرت التحرك من خارجه.

ماذا يعني هذا؟

هل يعنى أن التنظيم رغم ضخامة شكله الخارجي، يظل أضيق فعلياً من استيعاب جميع قوى التحالف، كما ونوعاً؟

هى يعني أن قوى التحالف، وخاصة الحية المتحركة، نعيش داخل التنظيم فى غربة مقيدة، ومن هنا لا سبيل إلى انطلاقها وتعبيرها من آرائها ومواقفها إلا من خارجه؟

هل يعنى أن التنظيم السياسي الموحد، ببنائه فى ظل السلطة التنفيذية وبتدخلها، يصبح فى الحقيقة جزءاً مكملاً لها. ويتخلق بطابعها البيروقراطي الإدارى. ويتخلى عن مبادئ الديمقراطية والحوار والصراع السياسي. ويصبح همه إرضاء أقوى عناصر السلطة باستمرار مع اكتساب المهارة لتغيير ولائه بسرعة مع تغييرهم.. وينتج عن ذلك كله أن يسيطر على حركته مجموعة من (**الموظفين العموميين السياسيين**) يجيدون الرطانة بالمصطلحات الثورية التى شاع فى العالم اليوم استخدامها وتداولها دون ما خوف أو حساسية كما كان فى الماضى. وينالون فى مقابل ذلك الامتيازات والمكافآت. ويحتلون الصفوف الأولى فى كل اجتماع بصور تليفزيونياً أو صحفياً .. دون أن يكون لهم أدنى وزن جماهيرى؟

كل هذا وأكثر، كما تكشف التجربة، وأرد.

بيد أن قلب المشكلة يتحدد –أولاً- فى التناقض التنظيمى الاجتماعي والفكري، بين (التعدد النوعى) لقوى التحالف وبين (الوحدانية البيروقراطية للتنظيم السياسي).

كما يتحدد- ثانياً- فى أنه من الوهم تصور إمكانية إشاعة حياة ديمقراطية داخل وعاء تنظيم سياسي معين، بمعزل عن الحياة الديمقراطية للمجتمع ككل. فالديمقراطية لا تتجزأ.

***

ومن هنا يمكن القول أن يوم 15 مايو 1971، أياً كانت التقييمات المختلفة له، كان هو نقطة الطفرة الموضوعية للانتقال من مرحلة التنظيم السياسي الواحد للتحالف إلى مرحلة التنظيمات السياسية المتعددة للتحالف. خاصة بعد أن تمكنت الجماهير الشعبية بصور وتحركات شتى من أن تملأ بقوتها وحيويتها مساحة العمل السياسي، من فوق ظهر التنظيم الموحد.

ولعل أبلغ دليل على ذلك هو ما انتهت إليه من فشل كل محاولات إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، بعد 15 مايو 1971 ذاته، على نفس المنوال التنظيمى الوحداني القديم ومن خارج وداخل التنظيم، تدافعت الاتجاهات- من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة – تطالب بتعدد التنظيمات سواء فى شكل أحزاب أو منابر إلخ..

وفى قلب الاتحاد الاشتراكي نفسه، دارت رحى معركة داخل ما سمى (بلجنة العمل لتطوير الاتحاد الإشتراكي) بين اتجاهات التعدد الديمقراطية، وبين القوى التى حاولت ورائه المراكز البيروقراطية فى التنظيم تدعمها الطبقة الطفيلية، وتجسدت فيما سمي (بلجنة النظام) التى أقدمت على (مذبحة) القوى الوطنية والتقدمية فى التحالف.

بيد أن اتجاهات التعدد الديمقراطية ظلت تتصاعد بقوتها فى المجتمع وتلح إلحاحاً مستمراً على التغيير. واستجابة لهذا الإلحاح، اصدر الرئيس السادات بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي (ورقة التطوير) متبنياً تعدد التنظيمات السياسية على شكل منابر داخل الاتحاد الاشتراكي).

***

كان هذا كله تفاعلاً مع حركة التاريخ فى المنطقة والعالم العربي، حيث راح يتبلور –هنا وهناك- أسلوب التعدد الديمقراطي للتنظيمات السياسية فى إطار تحالف قوى الشعب العاملة من أجل الحرية والتقدم.

وتحولت القوى البيروقراطية الجديدة فى تحالفها مع الطبقة الطفيلية الوليدة، عن موقفها من التمسك بوحدانية تنظيم تسيطر عليه، بعد فشلها فى ذلك، إلى موقف المطالبة بفك التحالف الوطني وإطلاق حرية تكوين الأحزاب. على غرار النظام الديمقراطي الرأسمالي الغربي. أى العودة إلى ما قبل ثورة يوليو والقانون الأول للإصلاح الزراعي!.

ونتيجة للمناخ الاجتماعي – السياسي الجديد وخاصة بعد حرب أكتوبر، واستغلالاً لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ولعودة كثير من الأقلام المرجعية للتغيير عن مصالحها فى الصحافة ووسائل الإعلام، بدأ أن أعلى الأصوات وأقواها، هى أصوات هذا التحالف البيروقراطي – الطفيلي، ضد التحالف الوطني لقوى الشعب العاملة.

أفزع هذا الصوت العالمي القبيح، الذى راح يرجم بحجارة الحقد الطبقى كل منجزات ثورة يوليو وإيجابيات قيادتها، وينهش بجهالة ووحشية بطولة عبد الناصر التاريخية، تياراً له وزنه المؤثر فى التحالف الوطني وهو تيار الشباب الناصرى. مما دفعه فى إطار الدفاع عن ثورة يوليو واستمرارها إلى أن يتخذ – بأسلوب رد الفعل المضاد العنيف – موقف المعاداة المبدئية لفكرة تعدد تنظيمات التحالف. ويعتبرها خيانة (للفكر الناصري). ويصر على وحدانية التنظيم السياسي للتحالف.

وعلى الرغم من أننا نقدر ونفهم مخاوف هذا التيار وصدق دوافعه، إلا أننا نختلف معه فى (رد فعله) وتقييمه للتعهد، ليس فقط من ناحية المبادئ الديمقراطية العامة للقوى الشعبية أو من ناحية الاستفادة من تجارب دروس التجربة الحية التى أربت حتى عشرين عاماً، بل أيضاً من ناحية أن "فكر عبد الناصر" فى سنواته الأخيرة كان قد بدأ يتجه بوضوح نحو تعدد التنظيمات السياسية للتحالف.

ويجب أن نميز بدقة بين هذا التيار الشبابي. وبين تيار آخر يمثل مجموعة من المنتفعين بالمراكز القيادية والامتيازات الإدارية والمالية فى الاتحاد الاشتراكي والنقابات العالمية، راح يهاجم تعدد التنظيمات السياسية للتحالف على أساس أنها تصادر حقوق

العمال والفلاحين تارة وأنها ترتد بالتجربة الوطنية التقدمية لثورة يوليو تارة أخرى الخ.. فى حين أنه، فى الحقيقة. يحاول أن يسد الطريق على الدفاع القواعد السياسية والنقابية نحو التغيير وتحطيم الأصنام.

www.anwarsadat.org